

مقدمة

إن الإمعان في التطور الدستوري و السياسي في الجزائر و تتبع مراحلها كفيل لتأكيد أن الجزائر لم تعرف الأحزاب السياسية إلا في مرحلة الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في مرحلة الثمانينات بل قبل ذلك بكثير، حيث بدأت الحياة السياسية تصل أوجها إبان الحركة الوطنية الجزائرية و الكفاح السياسي للشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي، فكانت هناك أحزاب سياسية منتشعبة بأفكار و برامج سياسية ساهمت في تنظيم الحركة الوطنية أثناء الثورة و بناء المستقبل السياسي و الدستوري للبلاد بعد الاستقلال.

لقد سعى النظام السياسي بعد سنة 1962 إلى إقامة مؤسسات فعالة لدفع عجلة التنمية لكن بوجود صراعات داخل النظام و استفحال الأزمات السياسية و الاقتصادية بالدولة، أصبحت مؤسسات الدولة و سلامة شعبها و أرضها مهددين بالزوال الأمر الذي استوجب إصلاحات جذرية على جميع الميادين، وكان دستور 1989 بمثابة نقطة تحول من نظام أحادي يقوم على الأحادية الحزبية في إطار الإيديولوجية الاشتراكية إلى نظام تعددي ديمقراطي في إطار ليبرالي .

إن تطبيق هذه الإصلاحات اثبت وجود عدة انزلاقات سياسية خطيرة أدت إلى تجميد العمل بالدستور ثم توقيف المسار الانتخابي، ولم تعد المياه إلى مجاريها إلا بعد تعديل الدستور في 8 نوفمبر 1996 و إصدار بعض النصوص القانونية لتجسيد الديمقراطية التي ضاعت في الجزائر .

تكمن أهمية الموضوع في انه من أهم المواضيع التي يمكن أن يتناولها الباحث في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، إذ تسعى الأنظمة المعاصرة إلى تجسيد الديمقراطية من خلال تكريس حق المواطنين في المشاركة في السلطة عن طريق اختيار ممثلهم في هيئات الحكم أو عن طريق الأحزاب السياسية التي توجه اختيارات الناخبين و تؤثر على السلطة. و الجزائر من الدول السباقة في هذا المجال، حيث أقر المشرع الدستوري في المادة 40 من دستور 1989 بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و اعتبرت هذه المادة نواة التحول من نظام يقوم على الأحادية الحزبية إلى نظام يقوم على التعددية الحزبية من خلال إقرار مبدأ التداول على السلطة في جو ديموقراطي يتيح للشعب الجزائري فرصة اختيار ممثليه و المشاركة في الحكم بالموازاة مع التحول الحاصل، كان من الضروري أن يطرأ تغيير جذري على النظام الانتخابي ليتمشى مع التعددية الحزبية و للحصول على أفضل الصيغ القانونية و الأحكام المتعلقة بتنظيم التنافس بين الممثلين و الأساليب الانتخابية. فالإصلاح الديموقراطي لا يكون شاملاً و مجدياً من دون إصلاح النظام الانتخابي.

قد سعى المؤسس الدستوري لسن سلسلة من المراسيم الرئاسية و التنفيذية التي تحدد الطريقة التي تمارس بواسطتها الديموقراطية و العدالة الاجتماعية في إطار قانوني واضح و فعال مع المحافظة على مقومات

الدولة، مما ساهم في إثراء قاموسنا القانوني ببعض المفاهيم القانونية الجديدة التي تشكل مجالاً خصباً للأبحاث الأكاديمية .

إن الأسباب التي دفعتنا لدراسة موضوع التعددية الحزبية والنظام الانتخابي في الجزائر كثيرة يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- أهمية التجربة الدستورية التي عاشتها الجزائر أثناء ممارستها للديموقراطية من خلال التعدد الحزبي في جو مشحون بالصراعات السياسية .
- تحليل مضامين نصوص القوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب السياسية، النظام الانتخابي و تبيان مدى دستوريته و مدى تطبيقها، خاصة وأن الواقع اثبت حالة الفراغ في مواطن والقصور القانوني في مواطن أخرى.
- تسارع و تشابك الأحداث عقب الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية المفرطة في ظل المتناقضات السياسية بين احتكار السلطة و الدعوة إلى ممارسة الديموقراطية التي أفقدت النظام السياسي الجزائري توازنه و أوشك على فقدان مؤسساته الدستورية الأمر الذي استوجب ضرورة توقيف المسار الانتخابي و إعادة النظر في القانون الانتخابي برمته لتدارك الوضع و إعادة التوازن و من ثمة العودة إلى ممارسة الديموقراطية الحققة.
- إلقاء الضوء على الأزمة التي مر بها النظام الانتخابي الجزائري عند صدور القوانين المنظمة له وعند الممارسة الفعلية، فالخبايا و النقائص في نظام ما يظهرها التطبيق و تكشفها الممارسة.
- قلة الأبحاث القانونية و الدراسات الأكاديمية التي تتناول تجربة التعددية و النظام الانتخابي في الجزائر فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إثراء الموضوع ببعض الآراء والحقائق بالأرقام التي تعكس مدى الممارسة الفعلية للقوانين الانتخابية، أيضا إبراز مواطن العجز والقصور القانوني و الثغرات التي اشتمل عليها النظام الانتخابي لتفاديها في المستقبل.

لعل الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع تتمثل في :

- ما مدى تأثير القوانين الانتخابية على التعددية الحزبية في الجزائر ؟
- ما هو النظام الانتخابي الأمثل لتجسيد الديموقراطية أو ماهي المعايير التي يبنى على أساسها النظام الانتخابي الأنسب ؟

الإجابة على هذه الإشكالية تكمن في الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي مقتضيات التحول من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام يقوم على التعددية الحزبية ؟
- ما مضمون المادة 40 من دستور 1989؟ لماذا تعمد المشرع الجزائري ذكر عبارة "جمعيات ذات طابع سياسي " عوضاً عن "حزب سياسي " أو " أحزاب سياسية " ؟
- ما مدى تأثير القانون 89-11 على الخريطة السياسية في الجزائر و ما هي التيارات السياسية المنبثقة عنه ؟

- ما هو النظام الانتخابي الذي أعدته الجزائر لاحتواء التعددية الحزبية ؟ كيف كانت نتائج الممارسة الفعلية للتجربة التعددية الحزبية، و كيف كانت ردود الفعل الداخلية (الوطنية) و الدولية حولها ؟
 - ما هو السبب الحقيقي لتعديل قانون الانتخابات و قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ؟ هل كان السبب هو عدم مراعاته للظروف السياسية و التهيئة الثقافية و السياسية، الأمر الذي أدى إلى فقدان النظام السيطرة على السلوك و الممارسة الانتخابية أم أن السبب الحقيقي هو إقصاء التيار الإسلامي وعدم تمكينه من الوصول إلى السلطة. وإن كان كذلك فبماذا نفسر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرة ثانية في الدور الأول للانتخابات التشريعية (26 ديسمبر 1991) ؟
 - ما هي الإصلاحات التي أجريت على النظام الانتخابي للتمكن من العودة إلى الحياة الدستورية العادية واستكمال بناء المؤسسات الدستورية ؟
- لإنجاز هذه الدراسة استعنت بجملة من المناهج تطلبتها طبيعة الموضوع :
- **المنهج التاريخي:** ففهم الظروف التي دفعت بالجزائر إلى انتهاج نظام التعدد الحزب يتطلب إلقاء الضوء على خلفيات التحول الديمقراطي وتتبع مراحلها، معرفة الأحداث التي اقتضت ذلك و معرفة مدى تأثيرها على بناء المستقبل السياسي و الدستوري للبلاد.
 - **المنهج الوصفي :** هذا المنهج مستخدم في تحليل وتفسير بعض الظواهر والنتائج الانتخابية التي تعتبر انعكاساً لحرية الشعب الجزائري في التعبير عن إرادته.
 - **منهج دراسة الحالة:** استخدم لإلقاء الضوء على مرحلة مهمة تعتبر كنقطة تحول في النظام السياسي الجزائري ، و البحث في خلفياتها و العوامل المؤثرة فيها داخلياً و خارجياً، الظروف المحيطة بها ، كذلك دراسة تأثيره بالنظام الانتخابي.
 - **المنهج المقارن :** كانت الحاجة ماسة للاستعانة به في المقارنة بين القوانين القديمة والقوانين الحديثة لكشف مواطن العجز و القصور فيها .
 - **منهج تحليل المضمون :** سيأتي استخدامه في التحليل و التعليق على النصوص والقوانين التي سنتطرق إليها من خلال هذه الدراسة.

قمت بتقسيم الدراسة إلى فصلين تناولت في:

الفصل الأول: ماهية النظام الانتخابي و التعددية الحزبية، حاولت من خلاله تأصيل الدراسة بتقسيمه بدوره إلى مبحثين : في المبحث الأول تناولت الإطار المفاهيمي للنظام الانتخابي حيث تطرقت لمفهوم الانتخاب و تكييفه القانوني لمعرفة الانتخاب هل هو حق أم وظيفة أم حق ووظيفة في نفس الوقت ؟ ثم تعرضت لأهم الأنظمة و الأساليب الانتخابية المعروفة و ذلك ليكون كمرجع لفهم المقصود من كل أسلوب انتخابي سلبياته و اجابياته، أثره على الأحزاب السياسية و في تشكيل البرلمان.

في المبحث الثاني وعلى غرار المبحث الأول تطرقت لظاهرة التعددية الحزبية، فبينت ما المقصود بالحزب السياسي، وما هو دوره في الحياة السياسية؟ بصورة موجزة حتى لا نضيع الموضوع الأساسي فقامت بتقديم مجموعة تعاريف حول التعددية الحزبية وأشكالها، وبعض الفروق بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة بها. كذلك ألقى الضوء على اثر التعددية الحزبية على الأنظمة السياسية النيابية لأنني رأيت أن هذه النقطة تخدم إشكالية البحث خاصة دور الحكومة و المعارضة في النظام التعددي وعند تناول وجهات النظر المؤيدة و المعارضة للتعددية الحزبية ركزت على التعددية الحزبية من منظور إسلامي ، فالقرآن الكريم يقف بقوة أمام دعاة الفردية بمجموعة من الآيات القرآنية التي تشرح التكوين التعددي لحياة الإنسان من الناحية الاجتماعية، السياسية و الفكرية، إذ يقول تعالى : "... وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَ لَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا تَتَّكُمُ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ..."⁽¹⁾، خلق الله البشر أممًا وجماعات متعددة، ودعاهم لاستباق الخير من خلال التنافس الإيجابي ، فالتعددية هي وسيلة للارتقاء و التكامل.

الفصل الثاني : يتناول النظام الانتخابي الجزائري و أثره على التعددية الحزبية و يحتوي على مبحثين:

في المبحث الأول تناولت ظهور التعددية الحزبية في الجزائر من خلال القوانين و التطبيق إذ في البداية قدمت مقنضياتها : طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل نظام الحزب الواحد، العوامل الداخلية و الخارجية التي أدت إلى إحداث الإصلاحات السياسية الاقتصادية.

ثم تطرقت إلى القانون 89-11 القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي فحللت المواد و الأحكام التي تضمنها و قمت بالتعليق على بعض النقاط التي رأيت أن فيها بعض القصور. بعد ذلك ذكرت أهم التيارات السياسية التي تمخضت عن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي .

إن القانون الثاني الذي نظم الحياة التعددية في بدايتها هو القانون 89-13 لذلك قد خصصته بدراسة مفصلة كما كنت أجريت مقارنة بينه و بين القوانين السابقة كلما استدعت الضرورة ذلك. في الأخير ختمت هذا المبحث بأول ممارسة انتخابية من خلال الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 و الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991، فعرضت النتائج و نسب المشاركة فيها و أهم ردود الفعل الوطنية و الدولية.

أما المبحث الثاني فخصصته لدراسة اثر النظام الانتخابي من خلال تطبيق المشرع الجزائري لأنماط انتخابية مختلفة في مختلف الانتخابات ، سواء المجالس الشعبية الولائية و البلدية أو المجلس الشعبي الوطني أو رئاسة الجمهورية .

ثم تعرضت إلى قصور وضعف النظام الانتخابي الجزائري في أول ممارسة في الواقع وذلك من خلال أزمة النظام الانتخابي عند صدور القوانين المنظمة له و من خلال التطبيق، فأدى اقترانها ببعض الأحداث كحل المجلس الشعبي الوطني و استقالة رئيس الجمهورية إلى وقف المسار الانتخابي . و قد تطلبت العودة إليه من جديد إصلاح النظام الانتخابي، فصدرت ثلاث أوامر وهي: الأمر 97-07 ، الامر 97-08 و الأمر

(1) الآية رقم 48 من سورة المائدة.

97-09 المؤرخة في 6 مارس 1997 و التي جاءت لاستدراك القصور و الفراغ الذي اشتملت عليه القوانين السابقة و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار التجربة الانتخابية الأولى.

أثناء الدراسة واجهتني بعض الصعوبات وهذا أمر طبيعي يتعرض له جل الباحثين، غير أن هذه الصعوبات كانت الدافع للاستمرار و البحث، ولم يؤازرنى سوى الصبر و العزيمة على إنجازها فأني دراسة علمية تعترضها مشاكل تكون في مستوى النتائج التي يطمح الوصول إليها.

من بين هذه الصعوبات اذكر أهمها: تلك المتعلقة بالموضوع في حد ذاته، إذ هو مركب من موضوعين النظام الانتخابي و التعددية الحزبية، و حتى إن وجدت دراسات سابقة فإنها في اغلبها تتناول كل موضوع على حدى ، و قد حاولت الجمع بينهما، إذ لا يمكن دراسة التعددية الحزبية بمعزل عن التعرض لتأثير النظام الانتخابي عليها، و لإضفاء أهمية عملية على الموضوع حصرت مجال الدراسة في الجزائر. هنا واجهتني الصعوبة الثانية و المتمثلة في قلة المراجع الأكاديمية نظرا لحدثة الموضوع من جهة، و شيوع تناوله في مجال العلوم السياسية من جهة أخرى الأمر الذي جعل معظم الكتابات حوله يغلب عليها الطابع الصحفي كذلك افتقار المكتبة القانونية لمثل هذه الدراسات وان كانت هناك بعض الكتب في القانون الدستوري. ولقد وجدت عزائي في بعض الكتب الأجنبية التي ساعدتني في بلورة أفكارى حول الموضوع.